قيل الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلاّ َ من جهة الفَعْلَلة دون الفعْلال وبِه كان يعتبر سيبويه ويدلّ على صحّ َة ذلك ان مثال الفعللة لا زيادة فيه فهو بَفْعَلل أشبه من مثال الفِعلال والاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع .

فإن قلت ففي الفعللة الهاء زائدة قيل الهاء في غالب امرها وأكثر أحوالها غير معتدّ َةٍ من حيث كانت في تقدير المنفصلة .

فإن قيل فقد صحّ َ إذ ًا أن فاعَل وأفعل وفعّل وإن كانت بوزن دحرج غير ملحَقة به فلِم لم تلحَق بِه قيل العلّ َة في ذلك أن كلّ واحد من هذه المُثُل جاء لمعنىً فأفعلَ للنقل وجعلِ الفاعلِ مفعولا نحو دخل وأدخلته وخرج وأخرجته ويكون أيضا للبلوغ نحو أحصدَ الزرعُ وأركَبَ المُهْرُ وأَقطفَ الزرعُ ولغير ذلك من المعاني وأمّ َا فاعَل فلكونه من اثنين فصاعدا نحو ضاربَ زيد عمرا وشاتم جعفر بِشر ًا وأما فعّ َل فللتكثير نحو غلّ َق الأبواب وقطّ َع الحِبال وكسّ َر الجِرَار .

فلمّا كانت هذه الزوائد في هذه المُثُل إنما جىء بها للمعاني خَشُوا إن هم جعلوها ملحَقة بذوات الأربعة أن يقدّر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ نحو شملل وجهور وبيطر فتنكّ َبوا إلحاقها بها صوناً للمعنى وذَباً عنه أن يُستهلَك ويسقط حكمه فأخلّ ُوا بالإلحاق لمّ َا كان صناعة لفظيّ َة ووقّ َروا المعنى